الضابط الرابع: معرفة ناسخ الحديث ومنسوخه

تعريف
الناسخ والمنسوخ

النسخ: في اللغة بمعنى الإزالة، ومنه يقال: نسخت الشمس الظل: أي أزالته، وقد يراد بالنسخ نقل الشيء من موضع إلى موضع آخر، ومنه نسخت الكتاب إذا نقلت ما فيه.

الناسخ والمنسوخ: هو رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر، فالحكم المرفوع بسمى (المنسوخ) ، والدليل الرافع يسمى (الناسخ) ويسمى الرفع (النسخ) .

فعملية النسخ على هذا تقتضي **منسوخا** وهو الحكم الذى كان مقررا سابقا، وتقتضى **ناسخا** وهو الدليل اللاحق.

كيفية معرفة
الناسخ من المنسوخ

1- ان يخبر عنه النبي صلى الله عليه وسلم بنفسه كما جاء في قوله عليه الصلاة والسلام، الذي في صحيح مسلم: «نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها، ونهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث، فأمسكوا ما بدا لكم، ونهيتكم عن النبيذ إلا في سقاء، فاشربوا في الأسقية كلها، ولا تشربوا مسكرا».

2- بإخبار الصحابي عن النسخ، كما في الخبر عن الصحابي جابر بن عبدالله رضي الله عنه الذي في سنن النسائي: عن محمد بن المنكدر قال سمعت جابر بن عبد الله قال كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار.

3- النظر في الفترة الزمنية بين الروايتين، بوقت يدل على أن أحدهما بعد الآخر ، فيعلم أن الآخر هو الناسخ، كما جاء عن الزهري في صحيح مسلم: قال الزهري: وكان الفطر آخر الأمرين – اي في السفر-، وإنما يؤخذ من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالآخر فالآخر.

فوائد معرفة الناسخ والمنسوخ

1- التدرج في الاحكام.
3- الاهتداء الى المعمول به من الاحكام.
2- التيسير لاستيعاب وقبول الاحكام الشرعية.
3- الرقي بالنفس البشرية في مراتب الايمان.
4- كونه نوع من انواع التدرج فيه توجيه لاسلوب من اساليب الدعوة.
5- يستفاد منه احيانا اثبات الحقبة الزمنية التي صدرت فيه الحكم.

//مثاله//

رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: تَوَضَّئُوا مِمَّا أَنْضَجَتِ النَّارُ.
وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكَلَ كَتِفًا ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.
قَالَ جَابِرٌ: آخِرُ الأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَرْكُ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ.
وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى النَّسْخِ.

الضابط الرابع/ معرفة مناسبة ورود الحديث

- **معنى سبب الورود:** هو علم يبحث فيه عن الأسباب الداعية إلى ذكر رسول الله -صلى الله عليه وسلم- الحديث أولا, وهذا السبب قد يكون سؤالا، وقد يكون قصة، وقد تكون حادثة فيقول النبي -صلى الله عليه وسلم- الحديث بسببه أو بسببها

اهمية معرفته: لابد لمن اراد الاحاطة بفهم دقيق لحكم من احكام الشريعة، او الخروج بحكم صحيح من بين احاديث عدة تناولت نفس الموضوع، ان يحيط علما بسبب ورود الحديث، فكما ان للاية سبب نزول، فللحديث سبب ورود، وهذا السبب له دور في فهم الحكم الشرعي، الذي جاءت به الاحاديث النبوية الشريفة.

مثال

1- عن جابر - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: " «سموا باسمي ولا تكتنوا بكنيتي، فإني إنما جعلت قاسما أقسم بينكم» ". متفق عليه.

2- وعن أنس - رضي الله عنه - قال: «كان النبي - صلى الله عليه وسلم - في السوق، فقال رجل: يا أبا القاسم! فالتفت إليه النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال: إنما دعوت هذا. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: " سموا باسمي، ولا تكتنوا بكنيتي» ". متفق عليه.

الحديث الا ول// عن جابر - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: " «سموا باسمي ولا تكتنوا بكنيتي، فإني إنما جعلت قاسما أقسم بينكم» ". متفق عليه.

في فهم هذا الحديث ذهب العلماء عدة مذاهب:

1- قيل: النهي للتنزيه والتوقير لا للتحريم.

2- قيل: النهي عن الجمع بين الاسم والكنية، معا .

3- وقيل: أنه لا يحل التكني بأبي القاسم أصلا، سواء كان اسمه محمدا أو أحمد.

4- وقيل: أن هذا الحكم كان في بدء الأمر، ثم نسخ فيباح التكني اليوم بأبي القاسم لكل أحد سواء فيه من اسمه محمد أو غيره.

ولكن بجمع الروايات اولا ، وبمعرفة سبب ورود الحديث ثانيا، نعلم امرا غير ما تقدم

الحديث الثاني// عن أنس - رضي الله عنه - قال: «كان النبي - صلى الله عليه وسلم - في السوق، فقال رجل: يا أبا القاسم! فالتفت إليه النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال: إنما دعوت هذا. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: " سموا باسمي، ولا تكتنوا بكنيتي» ". متفق عليه.

فمن هذه الرواية نعلم سبب ورود الحديث، وبالجمع بينهما نخرج بفهم غير ما تقدم وكالاتي:

1- ان الحكم للتحريم، لا للتنزيه، لان النهي يقتضي التحريم الا بقرينة تصرفه الى التنزيه، وليست هناك قرينة.

2- وليس هناك نسخ، اذ لابد للنسخ من دليل مسموع منقول عنه صلى الله عليه وسلم او عن احد الصحابة، ولا دليل عليه.

3- النهي مخصوص بحياته لئلا يلتبس خطابه بخطاب غيره، وهذا هو الصحيح لما تقدم من سبب ورود النهي في الحديث، فينبغي أن يقال: ينتفي الحكم بانتفاء العلة، والعلة في ذلك الاشتباه وهو متغير في حال الحياة.

لذا قال القاضي عياض: وبه قال جمهور السلف وفقهاء الأمصار.

الضابط الثالث/معرفة غريب الحديث

ما معنى غريب الحديث؟
وما اشهر المؤلفات فيه؟
وما حكم الكلام فيه؟
وما اهميته لفقه الحديث؟

الغريب لغةً

الغريب من الكلام إنما هو الغامض البعيد من الفهم كالغريب من الناس، إنما هو البعيد عن الوطن المنقطع عن الأهل

الغريب اصطلاحاً

وهو عبارة عما وقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة البعيدة من الفهم لقلة استعمالها.

بعض المؤلفات في غريب الحديث

1- غريب الحديث لابن سلام
2- غريب الحديث لابن قتيبة
3- غريب الحديث للخطابي

ما حكم الكلام في غريب الحديث؟

حكم الكلام في غريب الحديث

قبل بيان اهمية معرفة الغريب، لفهم وفقه ما في الحديث من احكام، لابد من معرفة ما حكم الكلام في غريب الحديث النبوي؟

معلوم انّ العلماء كرّهوا ان يتكلم احدهم في حديث النبي صلى الله عليه وسلم بغير علم، حتى قال ابن الصلاح: سُئِل أحمد بن حنبل عن حرف من غريب الحديث، فقال:(سلوا أصحاب الغريب، فإني أكره أن أتكلم في قول رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بالظن فأخطئ). وقال ايضاً: وبلغنا عن التاريخي محمد بن عبد الملك، قال: حدثني أبو قلابة عبد الملك بن محمد، قال: قلت للأصمعي: يا أبا سعيد ما معنى قول رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: ((الجار أحق بسقبه))، فقال: أنا لا أفسر حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولكن العرب تزعم أن السقب: اللزيق.

من هذا نعلم، انّ المتكلم في الغريب لابد له من علمٍ باللغة ومعانيها، وعلى اطلاع واسع لكلام العرب، مع قدرٍ كبير من الايمان والورع، وحفظ للسنة.

لذا قال النووي: وهو فن مهم، والخوض فيه صعب، فليتحر خائضه، وكان السلف يتثبتون فيه أشد تثبت.

وقال الجعبري: ومن أراد ملكته فليترو من اللغة وعلمي المعاني والبيان.

اهمية معرفة علم غريب الحديث

- قال ابن الصلاح في معرفة غريب الحديث:(هذا فن مهم يقبح جهله باهل الحديث خاصة).
- واهم ما يتوقف عليه الخوض في هذا العلم، هو ادراك وفهم ما يحمله حديث النبي صلى الله عليه وسلم من احكام واداب شرعية.
- قال ابن الصلاح: أقوى ما يعتمد عليه في تفسير غريب الحديث: أن يظفر به مفسرا في بعض روايات الحديث، نحو ما روي في حديث ابن صياد أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال له: " قد خبأت لك خبيئا، فما هو؟. قال: الدخ "، فهذا خفي معناه وأعضل، وفسره قوم بما لا يصح.
- قال السخاوي: كما أن خير ما يفسر به غريب الحديث ما جاء في رواية أخرى

//مثاله//

ما جاء في صحيح البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم لابن صياد: (خبأت لك خبيئا). قال –ابن صياد-: الدخ. قال: (اخسأ فلن تعدو قدرك) . قال عمر: ائذن لي فأضرب عنقه. قال: (دعه إن يكنه فلا تطيقه وإن لم يكنه فلا خير لك في قتله).

وقد اخطأ بعضهم في تفسير الدخ، فقال الحاكم: هو الزخ.

والزخ عند العرب الجماع، قال ابن الصلاح عن هذا التفسير: للحاكم أنه الدخ بمعنى الزخ الذي هو الجماع، وهذا تخليط فاحش يغيظ العالم والمؤمن.

الا اننا بجمعنا للروايات نجد تفسيراً لما أُغمض في بعضها، وبكلها توضيحاً لما أُبهم في افرادها، فقد روى الترمذي بسند صحيح ما يبين لنا معنى الدخ، عن ابن عمر، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بابن صياد في نفر من أصحابه فيهم عمر بن الخطاب وهو يلعب مع الغلمان عند أطم بني مغالة وهو غلام، فلم يشعر حتى ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم ظهره بيده ثم قال: «أتشهد أني رسول الله؟» فنظر إليه ابن صياد قال: أشهد أنك رسول الأميين، ثم قال ابن صياد للنبي صلى الله عليه وسلم: أتشهد أنت أني رسول الله؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «آمنت بالله وبرسله» ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم: «ما يأتيك؟» قال ابن صياد: يأتيني صادق وكاذب، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «خلط عليك الأمر»، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إني خبأت لك خبيئا» وخبأ له {يوم تأتي السماء بدخان مبين} [الدخان: 10] فقال ابن صياد: هو الدخ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اخسأ فلن تعدو قدرك» قال عمر: يا رسول الله، ائذن لي فأضرب عنقه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن يك حقا فلن تسلط عليه، وإن لا يكنه فلا خير لك في قتله»

ضوابط فقه الحديث

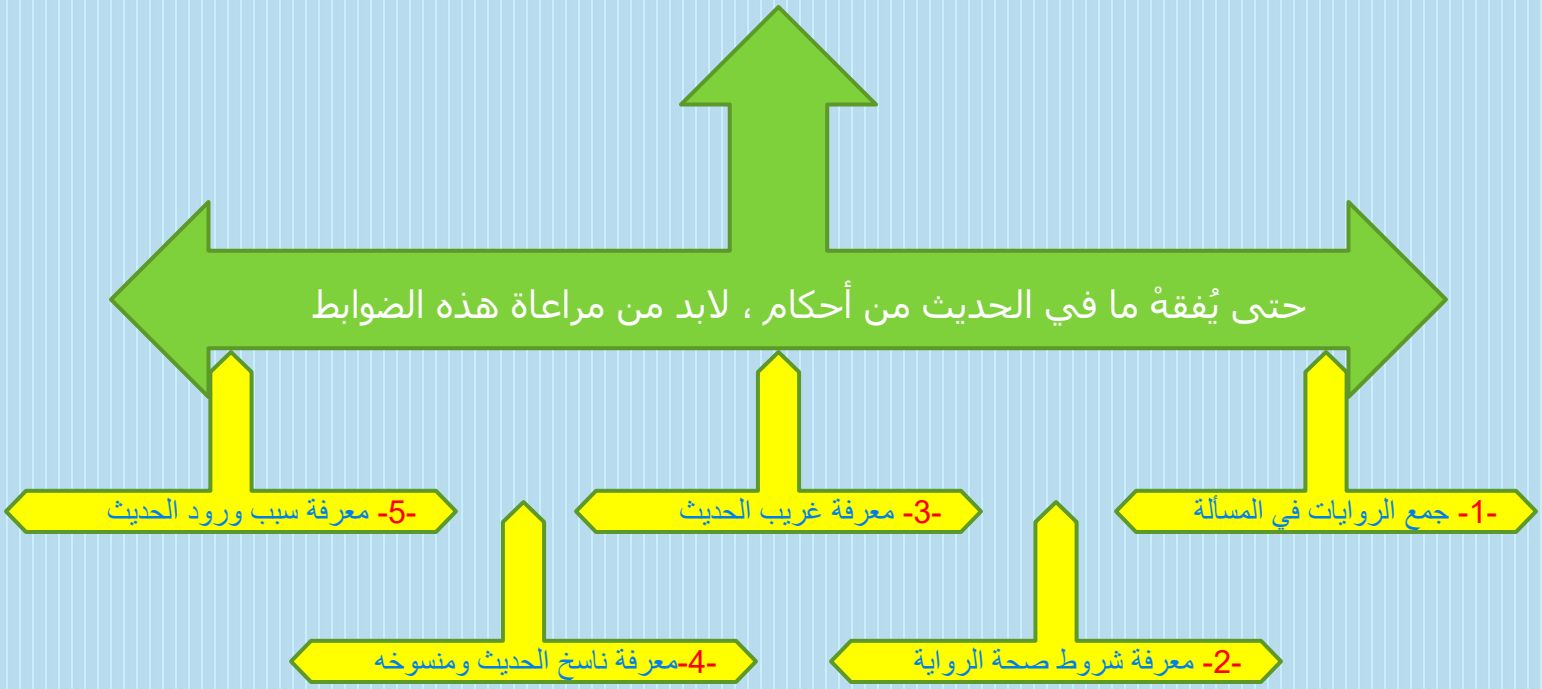

وسنتكلم عن كل واحدٍ منها
بالتفصيل

الظابط الاول/ جمع الروايات في المسألة

هذا الضابط لابد منه لمن اراد ان يخرج بحكم صحيح في مسألةٍ ما من الاحاديث النبوية الشريفة، بل وعليه تعتمد كل الضوابط التي تأتي بعده، لاننا حتى نحكم على امرٍ بأنه منسوخ لابد من الاطلاع على جميع الروايات، لنصل الى انّ هناك رواية ناسخة واخرى منسوخة، وهكذا بالنسبة لحكم عام وقد خُصص برواية اخرى، او مطلق وقُيد باخرى، او لربما بجمع الروايات نطّلع على انّ فيها ضعيف واخرى صحيحة فيترك الذي لاتقوم به حجة ويعمل بالصحيح، ولربما بجمع الروايات نتوصل الى حكم لاندركه برواية او روايتبن، خصوصا اذا كانت هناك ألفاظ تحتاج الى توضيح فنجدها مفسرةً في روايات اخرى، فنفهم بجمعها ما لايفهم بمفردها.

مثال/ حكم قراءة الجنب للقرآن الكريم

جمع الروايات في المسألة:

1- عن علي رضي الله عنه قال: (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُقرِئُنا القرآن ما لم يكن جنباً). رواه الاربعة، واللفظ للترمذي وحسنه، وصححه ابن حبان.

2- ما أخرجه أبو يعلى من حديث علي رضي الله عنه قال: (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ثم قرأ شيئاً من القرآن ثم قال: هكذا لمن ليس بجُنُب، فأما الجنب فلا ولا آية). قال الهيثمي : رجاله موثَّقون.

3- حديث عائشة رضي الله عنها قالت: (كان النبي صلى الله عليه وسلم يذكر الله على كل أحيانه). رواه مسلم، باب ذكر الله تعالى في حال الجنابة وغيرها.

4- ما رواه البخاري: (لم يرَ ابن عباس بالقراءة للجنب بأساً).

التوفيق بين الادلة:

1- أنّ حديث عائشة رضي الله عنها حديث عام يخصصه حديث علي رضي الله عنه.

2- اما حديث ابن عباس رضي الله عنهما الذي في البخاري، فهو حديث موقوف عليه لا يناهض ما جاء عن البني صلى الله عليه وسلم من قول او فعل.

3- نخرج بفقهٍ صحيح، وحكمٍ شرعي من خلال جمع الادلة في المسألة والتوفيق بينها، أنّ الجنب لا يجوز له قرآءة القرآن الكريم ، ونستطيع ان نقيس عليه ونقول: أنّ فاقد الطهارة الكبرى لا يجوز له قرآءة القران.

الضابط الثاني/ معرفة شروط صحة الرواية

الضوابط الخمسة التي يعتمد عليها فقه الحديث مترابطة بينها، و بشكل تفصيلي، أنّ الضوابط التي يتوقف عليها استنباط الاحكام الشرعية من الاحاديث النبوية الشريفة لمسألة ما، يعضد بعضها بعضاً، اي بعد جمع الادلة في المسألة نحتاج الى التوفيق بينها، وهذا التوفيق يحتاج الى النضر في صحة الاحاديث اولاً، لان الحديث الضعيف من المردود الذي لا يستنبط منه حكم شرعي، الا اذا تقوى بغيره، او تعددت طرقه فأرتقى من المردود الى المقبول.

وحتى نعلم ماهي شروط الخبر المقبول الذي يستنبط منه الجكم الشرعي، لابد من وقفة مع انواع الخبر وشروط قبوله.

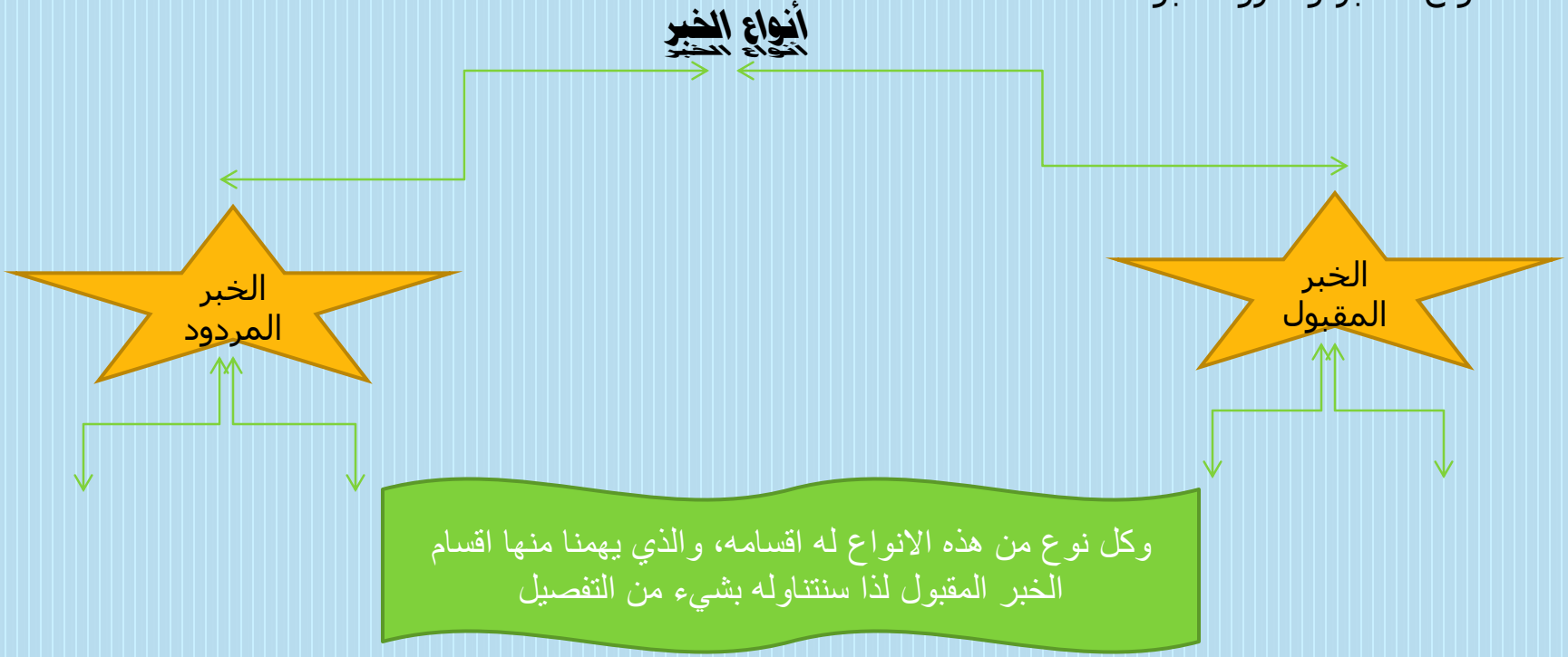

تقسيم الخبر من حيث وصوله الينا

ينقسم الخبر من حيث وصوله الينا الى متواتر وآحاد

الخبر المتواتر

ينقسم الى: متواتر لفظي، ومتواتر معنوي، وكلا القسمين من نوع المقبول، ويحتج به، بل هو اقوى الادلة في الاحتجاج.

خبر الآحاد

ينقسم الى: مشهور، وعزيز، وغريب، وكل قسم منها فيه النوعان المقبول والمردود.

وسنستعرض الخبر المقبول بالتفصيل، لنعلم ما هي اقسام الادلة التي نقف عندها لاستنباط الاحكام منها.

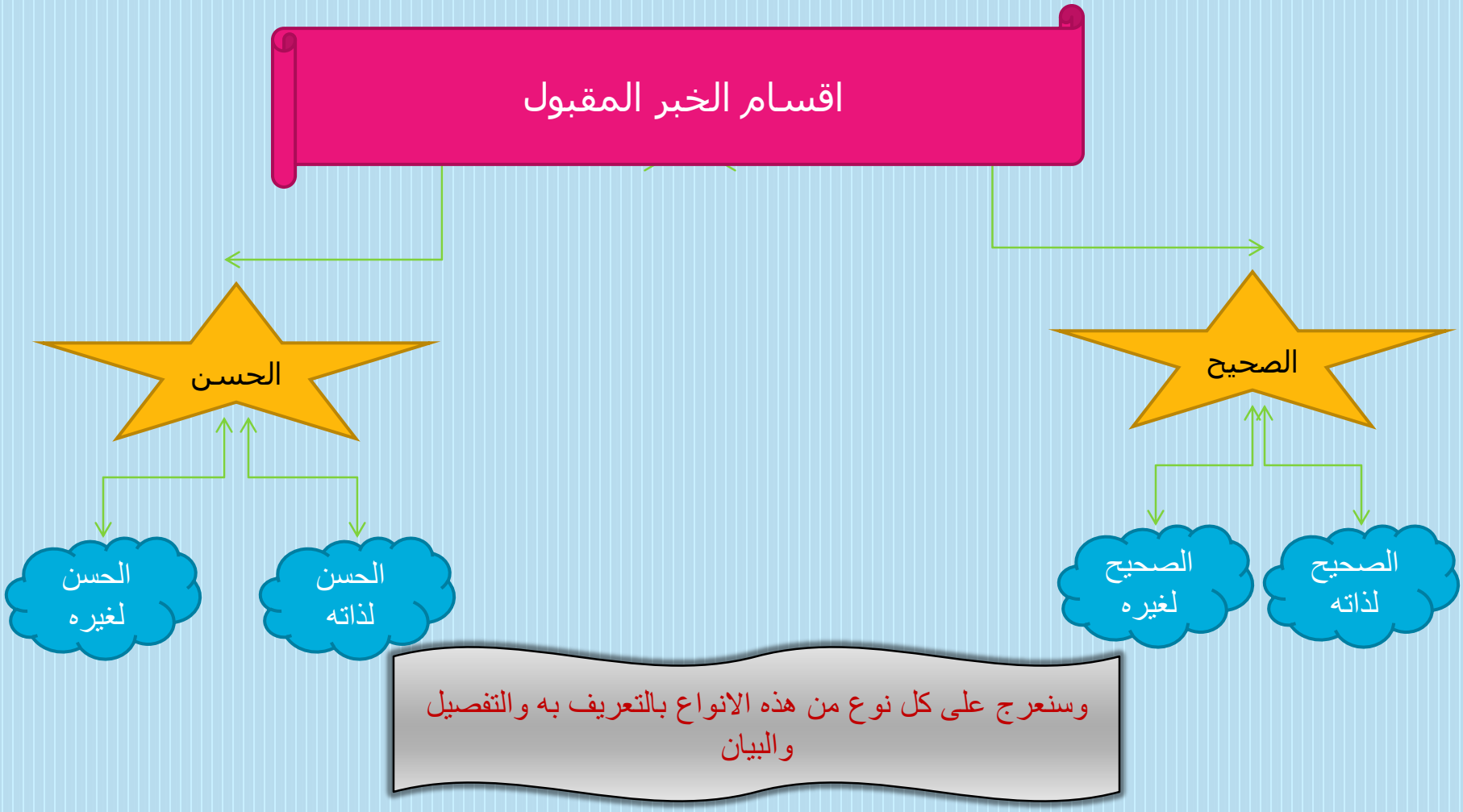
اقسام الخبر المقبول
الحسن
الصحيح
الحسن لغيره
الحسن لذاته
الصحيح لغيره
الصحيح لذاته
وسنعرج على كل نوع من هذه الانواع بالتعريف به والتفصيل والبيان

الحديث الصحيح

لغة: ضد السقيم.
اصطلاحا: ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط، عن مثله إلى منتهاه، من غير شذوذ، ولا علة.

شرح التعريف:
اشتمل التعريف على أمور يجب توافرها حتى يكون الحديث صحيحا، وهذه الأمور هي:
أ- اتصال السند: ومعناه أن كل راوٍ من رواته قد أخذه مباشرة عمن فوقه، من أول السند إلى منتهاه.
ب- عدالة الرواة: أي أن كل راوٍ من رواته اتصف بكونه مسلما، بالغا، عاقلا، غير فاسق، وغير محروم المروءة.
ج- ضبط الرواة: أي أن كل راوٍ من رواته كان تام الضبط؛ إما ضبط صدر، وإما ضبط كتاب.
د- عدم الشذوذ: أي ألا يكون الحديث شاذا. والشذوذ: هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه.
هـ- عدم العلة: أي ألا يكون الحديث معلولا، والعلة: سبب غامض خفي، يقدح في صحة الحديث، مع أن الظاهر السلامة منه.

مراتب الصحيح:

1- ما اتفق عليه البخاري ومسلم "وهو أعلى المراتب".
2- ثم ما انفرد به البخاري.
3- ثم ما انفرد به مسلم.
4- ثم ما كان على شرطهما ولم يخرجاه.
5-ثم ما كان على شرط البخاري، ولم يُخَرِّجْه.
6- ثم ما كان على شرط مسلم، ولم يُخَرِّجْه.
7- ثم ما صح عند غيرهما من الأئمة.

الصحيح لغيره: هو الحسن لذاته إذا روي من طريق آخر مثله أو أقوى منه.
وسمي صحيحا لغيره؛ لأن الصحة لم تأت من ذات السند الأول، وإنما جاءت من انضمام غيره له.
وهو أعلى مرتبة من الحسن لذاته، ودون الصحيح لذاته.

الحديث الحسن

الحسن لذاته

اصطلاحا: ما اتصل سنده بنقل العدل، خف ضبطه، عن مثله إلى منتهاه، من غير شذوذ، ولا علة.

فالفارق بينه وبين الصحيح، هو خفة الضبط، واما بالنسبة للاحتجاج به، فهو من المقبول الذي يحتج به ويستنبط منه الاحكام، الا انه ادنى من الصحيح بنوعيه، في الاستدلال.

الحسن لغيره

هو الضعيف إذا تعددت طرقه، ولم يكن سبب ضعفه فسق الراوي أو كذبه، اي انّ ضعفه يسيراً، وبالاخص اذا كان بسبب الضبط، او اتصال السند.

يستفاد من هذا التعريف أن الضعيف يرتقي إلى درجة الحسن لغيره بأمرين، هما:

أ- أن يروى من طريق آخر فأكثر، على أن يكون الطريق الآخر مثله أو أقوى منه.

ب- أن يكون سبب ضعف الحديث إما سوء حفظ راويه، وإما انقطاعا في سنده، أو جهالة في رجاله.

حكمه :

1- الحسن لغيره أدنى مرتبة من الحسن لذاته.

2- هو من المقبول الذي يحتج به.

تتمة العمل بضواط فقه الحديث

بعد جمع الروايات في المسألة لابد من النظر في شروط صحة الحديث، مما يعين على استنباط الاحكام من الحديث الشريف بشكل اسرع، خصوصاً اذا كانت هناك بعض الروايات فيها ضعف، وضعفها لا يجبر، فتركها يقلل من الخلاف، وبالتالي يمكن حصر الحكم فيما جاء من الروايات التي توفرت فيها شروط القبول، مما يسهل عملية الاستنباط، ويبسط لنا فهم ما تحمله الادلة من احكام.

مثال/ افضل الاعمال

جمع الروايات في المسألة:

1- ما رواه البخاري في صحيحه عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: (سألت النبي صلى الله عليه وسلم، أي العمل احب الى الله؟ قال: الصلاة لوقتها).

2- ما رواه مسلم في صحيحه عن ابي هريرة رضي الله عنه قال: (سُئل رسول الله صلى الله عليه وسلم، أي الاعمال افضل؟ قال: إيمان بالله...الحديث).

3- ما رواه ابو داود في سننه عن ابي ذر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أفضل الاعمال، الحب في الله والبغض في الله).

قال شعيب الارنؤوط: اسناده ضعيف.

تابع

التوفيق بين الادلة:

الناظر في الاحاديث الثلاثة المتقدمة الذكر يجد:
1- أنّ الحديث الثالث، المروي عن أبي ذر رضي الله عنه، هو حديث ضعيف، فلا يحتج به، او لا يقوى به الاحتجاج امام ما ورد في الصحيحين، فيهمل.
2- أما الحديثان الاول والثاني، فهما في الصحيحين، وللتوفيق بينهما قولان:

القول الاول: أن المراد من الاعمال في حديث ابن مسعود رضي الله عنه، ما عدا الايمان، فأنه انما سُأل عن افضل اعمال أهل الايمان، فمراده غير الايمان.

القول الثاني: قال ابن دقيق العيد: الاعمال هنا- اي في حديث ابن مسعود- محمول على البدنية، فلا تتناول اعمال القلوب، فلا يعارض حديث ابي هريرة: (افضل الاعمال الايمان بالله)،- والمقصود به اعمال القلوب-

بيان التابعين للقران

لما كان التابعون قد تلقوا التفسير عن الصحابة مباشرة، وكانوا في عصر الاحتجاج اللغوي، فلم تفسد ألسنتهم بالعجمة، وكان لهم من الفهم وسلامة المقصد ما للصحابة، كل هذا جعل من جاء بعدهم يرجع إلى أقوالهم في التفسير، ويعتمدها.

مصادرهم في التفسير:

وقد اعتمدوا في تفسيرهم على الاصول التي إعتمد عليها كل المفسيرين من بعدهم، بل صارت اقوالهم احدى هذه الاصول، والتي هي:

1 - القرآن الكريم.

2 - السنة النبوية.

3 - اقوال الصحابة.

4 - اللغة.

5 - أهل الكتاب.

6 - الفهم والاجتهاد.

وهم يُعَدُّون مصدراً لمن جاء بعدهم.

- لم يستقل التابعون بافهام خاصة عن مفسرين الامة الاسلامية، فقد اعتمدوا تفسير القران بالقران، واعتبروه اساس الفهم في مراد الله تعالى في كلامه.
- ثم اعتمدوا في تفسيرهم على السنة النبوية، وكان لهم معها اسلوبان:
- الأول: أن يذكروا السند إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، ويَعُدُّ بعض الباحثين هذا النوع من تفسير التابعين، والصحيح أنه من التفسير النبوي؛ لأن التابعي ذَكَرَ ما بلغه عن الرسول صلّى الله عليه وسلّم ولم يفسر.
- والثاني: أن يذكر ما بلغه عن النبي صلّى الله عليه وسلّم دون ذكر السند، وهذا وإن كان مرسلاً إلا أنه يدل على اعتماد التابعين التفسير النبوي في تفسيرهم.
- اما بالنسبة لاعتمادهم اقوال الصحابة، فقد تتلمذ التابعون على يد الصحابة، واشتهر الأخذهم عن بعض الصحابة؛ كسعيد بن جبير، ومجاهد، والضحاك، أخذوا التفسير عن ابن عباس.
- و لا يزال التابعون في عصر الاحتجاج اللغوي، وقد كان لهم في تفاسيرهم اعتماد على اللغة، وهذا ظاهر في تفاسيرهم ومن ذلك:
- تفسيرهم لقوله تعالى: {وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ} [ق: 10] ، قال مجاهد، وقتادة، وابن زيد: الباسقات: الطوال .
- لكننا وجدناهم قد اعتمدوا فهمهم واجتهادهم في تفسير القرآن، اذا لم يجدوا مايعتمدون عليه من المصادر السابقة، وإبراز فوائده، وكان بينهم في ذلك اختلاف، نظراً لأن مرجع ذلك هو عقولهم وعلومهم، وهي تختلف باختلاف أشخاصهم، ولذا فقد يكون لهم في فهم الآية أكثر من معنى، كاختلافهم في إنزال المائدة، واختلافهم في القرء، والبروج، والعاديات، وغيرها.
- ومن أمثلة ذلك: تفسيرهم لقوله تعالى: {ثُمَّ السَّبِيلَ يَسَّرَهُ} [عبس: 20].
قال السدي، وقتادة: يسَّر خروجه من بطن أمه.
- وقال مجاهد، والحسن، وابن زيد: يسَّر سبيل الخير والشر.

- الا انهم كانو احيانا يعتمدون اقوال أهل الكتاب، الامر الذي لم يرجع اليه الصحابة ولم يعتمدوه، ولكن يبقى الأمر في أن ما روي عنهم من أخبار إسرائيلية فهو في حكم الإسرائيليات، ولعلهم كانوا يذكرونه من باب العلم والرواية لا من باب التفسير ـ والله أعلم ـ، وتظهر كثرة مروياتهم عن بني إسرائيل من خلال تفاسيرهم، ومن ذلك: ما رواه الطبري عن بعض التابعين في مائدة النصارى:
- قال أبو عبد الرحمن السلمي: نزلت المائدة خبزاً وسمكاً.
- وقال عطية: المائدة سمكة فيها طعم كل الطعام.

أقسام تفسير التابعين:

- لتفسير التابعي أقسام كما سبق في تفسير الصحابي، ولذا لا يحكم عليه بالعموم من حيث القبول والرد، وهذه الأقسام هي:
- 1 - ما يرفعه التابعي، وهذا يشمل أسباب النزول والمغيبات.
- 2 - ما رجعوا فيه إلى أهل الكتاب، وهذا له حكم الإسرائيليات.
- 3 - ما أجمعوا عليه، وهذا يكون حجة.
- 4 - ما اختلفوا فيه، وفي هذا القسم لا يكون قول أحدهم حجة على الآخر، ويعمل هنا بالمرجحات التي سترد في قواعد الترجيح.
- 5 - أن يرد عن أحدهم ولا يُعلم له مخالف، وهذا أقل في الرتبة من الوارد عن الصحابي إذا لم يعلم له مخالف، لكنه أعلى من قول من تأخر عنهم.